معاني الاستعارات ـ لأبي القاسم السمرقندي /تحقيق وتعليق

م.د.عامر مهدي صالح
كلية التربية/قسم اللغة العربية
م.م.محمد جاسم عبد الساطوري
كلية التربية/قسم اللغة العربية

حياة المؤلف

❖ **اسمه** : هو إبراهيم بن محمد أبو القاسم بن أبي بكر الليثي السمرقندي ، القارئ ، بياني مشارك في بعض العلوم ، ويعدّ من فقهاء الحنفية [١] .

❖ **آثاره العلمية** :

وقف الباحثان على بعض الآثار التي ذكرها المترجمون له وهي :

١. شرح العضدية .
٢. رياضة الأخلاق .
٣. بلوغ الارب من تحقيق استعارات العرب .
٤. حاشية على شرح مفتاح العلوم للسكاكي .
٥. حاشية على تفسير البيضاوي .
٦. الرسالة السمرقندية ، وهي رسالة الاستعارات في البيان ، وهي موضوع البحث .
٧. مستخلص الحقائق شرح كنز الدقائق [٢] .

❖ **وفاته** :

المتتبع لمصادر ترجمة المؤلف يجد أنها تباينت في طريقة تحديد سنة وفاته ، فنرى أن الأستاذ عمر رضا كحالة قد اكتفى بالتخمين فيقول : ((كان حياً سنة ٨٨٨ هـ)) [٣] ، وهذا ما يكده لنا الأستاذ خير الدين الزركلي في كتابه الأعلام [٤] فيجزم بأن وفاته كانت سنة ٩٠٧ هـ .

النسخ المعتمدة في التحقيق :

١- نسخة دار صدام للمخطوطات برقم ((٣/٣٢٧٢٦)) ، وهي مكتوبة بالخط الفارسي ضمن مجموع فيه ثلاث رسائل ، هي :

١. رسالة في الوضع ١-١٠ .
٢. رسالة بيان البيان ١٠-٢٣.
٣. معاني الاستعارات ٢٣-٣٠.

نسبت جميعها لأبي بكر الميروستي ، وهذا خطأ في نسبة هذه الرسالة ، لأن أبا بكر الميروستي شخصية

غير مذكورة ألبتة في كتب التاريخ والتراجم على طول بحثي عنه في هذه المظان ، والراجح أنه تحريفُ لأبي بكر الرستمي وهو من شراح رسالة الاستعارات التي نحن بصدد تحقيقها ، وقد طبع شرحه في كتاب صغير الحجم ، وقد سميت في فهارس الدار بمعاني الاستعارات ، وقياس الصفحة فيها 22.5 × 16سم ، تحوي كل صفحة على 13سطراً ، وعلى حواشي صفحاتها كتبت بعض التصويبات للأخطاء التي وقع فيها الناسخ ، ورمِز لها في التحقيق بـ((أ)) .

٢- نسخة دار صدام برقم ((٢٤٣٤١/٣)) مكتوبة بالخط الفارسي ، منسوبة أيضاً لأبي بكر الميروستي ، ويبدو أنها منسوخة عن ((أ)) وإن كان فيها بعض الاختلافات ، إلا أن قياسات الصفحة فيها تطابق قياسات النسخة السابقة من حيث الحجم وعدد الأسطر في كل صفحة ونوع الخط ، ورمِز لها في التحقيق بـ((ب)).

واستكمالاً لمتطلبات إخراج الرسالة بأدق لفظٍ وأصوب عبارةٍ فقد قابلنا ألفاظها على المتن المطبوع قي جامع المتون والأصل المشروح في جامع العبارات وتابعنا بعض النصوص المنقولة عن الرسالة في كتب المتأخرين كما في الرسالة الفارسية وغيرها ، كما هو واضح في حواشي التحقيق ، وهو الأمر الذي يجزم بخطأ نسبة مثل هذه الرسالة المشهورة إلى (أبي بكر الميروستي) وقد بينا سبب الخطأ في النسبة السابقة .

❖ **عملنا في التحقيق** :

١. مقابلة النسخ واختيار أدق الألفاظ وأصوب العبارات في إيضاح المعنى والتعبير عنه ، بالاستعانة على ذلك بمراجعة عبارات أهل هذا الفن في مظانها .
٢. تصويب وتصحيح ما قد يكون فيه تحريفٌ أو تصحيفٌ ، مما يحيل في معتى أو يكون خطأ محض ، والتنبيه على ذلك في حواشي التحقيق .
٣. شكل وضبط المتن .

النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمْدُ لواجبِ [٥] العطيَّةِ ، والصَّلاةُ [٦] على خيرِ البريَّةِ ، وعلى آلهِ ذوي النُّفوس الزَّكيَّةِ . أمَّا بعدُ : فإنَّ معاني الاستعاراتِ وما يتعلقُ بها قد ذُكِرَتْ في الكُتُبِ مفصَّلةً عسيرةَ الضَّبطِ فأردتُ ذِكْرَها مُجمَلة مَضْبوطةً على وَجْهٍ نَطَقَ بهِ كُتُبُ المُتقدمينَ ، ودلَّ عليهِ زُبُرُ [٧] المتأخرينَ ؛ فنَظمْتُ فرائدَ [٨] عوائدٍ [٩] ؛ لتحقيقِ معاني الاستعارةِ [١٠] وأقسامِها وقرائنِها في ثلاثةِ عُقُودٍ :

العقد الأول : **في أنواعِ المجاز** [١١]، **وفيه ستُّ فرائد** :

❖ ***الفريدةُ الأولى :***

المجازُ المفردُ : أعني الكلمةَ [١٢] المستعملةَ في غيرِ ما وُضعتْ لـهُ [١٣] لعلاقةٍ مع قرينـةٍ مانِعـةٍ عن إرادتـهِ [١٤] إنْ كانت علاقتهُ غيرِ المشابهةِ ، فمجازٌ مرسلٌ [١٥]، وإلا فاستعارةٌ مصرحةٌ [١٦].

❖ ***الفريدةُ الثانيةُ :***

إنْ كان المُستعارُ [١٧] اسمَ جنس [١٨] ، أي : اسماً غيرَ مشتقٍّ فالاستعارةُ أصليةُ ، وإلا فتبعيّـةُ [١٩] [1/2]؛ لجريانهـا في اللفظِ المَذكورِ بعـد جريانِهـا في المصـدر [٢٠] إن كـانَ مشتقاً [٢١] وفي متعلـقِ معنـى الحرفِ[٢٢] إن كان حرفاً [٢٣]. والمرادُ بمُتَعَلِّقِ معنى الحرفِ ما يُعبَّرُ بـهِ عن المعـاني [٢٤] المطلقـةِ كالابتـداءِ [٢٥] ونحوه [٢٦] ، وأنكرَ التبعيَّةَ السكاكيُّ [٢٧]، وردَّها إلى المَكْنِيَّةِ [٢٨] كما ستعرفهُ [٢٩].

❖ ***الفريدةُ الثالثةُ :***

ذَهَبَ السكاكيُّ [٣٠] إلى أنَّه [٣١] إنْ كانَ المستعارُ لـهُ مُتَحَقِّقاً [٣٢]حِسّـاً أو عقـلاً ، فالاسـتعارةُ (تسمَّى)[٣٣] تحقيقيةٌ ؛ (لكون المستعار له مُحقَّقاً حسًّا متيقَّنـاً)[٣٤] ، وإلا فتخييليـةٌ [٣٥] ؛ (لبنـاء المسـتعار لـه علـى التوهُّمِ والتخييل [٣٦])[٣٧] ، وستنكشِفُ [٣٨] لكَ حقيقتُها .

❖ ***الفريدةُ الرابعةُ :***

الاستعارةُ إن لم تقترن بما [٣٩] يلائم شيئاً من المستعارِ منه والمستعار لـه [٤٠] فمطلقةٌ [٤١]، نحـو : رأيـتُ أسداً [٤٢] ، وإن اقترنتْ [٤٣] بما يلائم المستعار منه فمرشحةٌ نحو : رأيتُ أسداً .. لـهُ لـبدٌ أظفـارهُ لم تقلَّمِ [٤٤] ، وإن اقترنتْ [٤٥] بما يلائم المستعار لهُ فمجردةٌ ، نحو : رأيتُ أسداً شاكي السلاح . والترشيحُ أبلـغُ [٤٦] ؛ لاشتمالِهِ على تحقيقِ المبالغةِ في [٣/٢] التشبيهِ ، والإطلاقُ أبلغ من التجريـدِ . واعتبـارُ الترشيحِ والتجريـدِ إنمـا يكـونُ بعـد تمـامِ الاسـتعارةِ بالقرينـةِ [٤٧] ؛ [ولـذلك)[٤٨] ، فـلا تُعـدُّ قرينـةُ الـمُصَرَّحةِ تجريداً ، نحو (قولك)[٤٩] : رأيتُ أسداً يرمي ، ولا (تُعدُّ)[٥٠] قرينةُ المكنيَّـةِ ترشيحاً .

❖ ***الفريدةُ الخامسةُ :***

الترشيحُ يجوزُ أنْ يكونَ باقياً على حقيقتِهِ تابعاً للاستعارةِ لا يقصدُ بهِ إلَّـا تقويتـُـها ، ويجـوزُ أن يكـونَ مُستعاراً من مُلائِمِ المُستعارِ منهُ لملائِمِ المُستعارِ لَهُ ، ويحتملُ الوجهين قولُـهُ تعـالى : ((وَاعْتَصِمُوا بِحَبْـلِ اللَّهِ))(آل عمران: من الآية١٠٣) حيثُ استعيرَ الحبـلُ للعهـدِ وذكِـرَ الاعتصـامُ ترشيحاً لهـا [٥١] ، إمَّـا باقياً على معناهُ [٥٢] أو مستعاراً [٥٣] للوثوق بالعهدِ [٥٤].

❖ ***الفريدةُ السادسةُ :***

المجازُ المُركبُ [٥٥] : وهو المركـبُ المستعملُ في غيرِ مـا وُضِعَ لـهُ [٥٦] لعلاقـةٍ [٥٧] مـع قرينـةٍ ، كـالمفردِ إن كانت علاقتهُ (المقصودة)[٥٨] غيرُ المشابهةِ فلا يُسمَّى استعارةً وإلا فيُسـمَّى [٥٩] اسـتعارةً تمثيليـةً ، نحـو : ((إنـــي أراكَ تقدِّمُ رِجْلاً وتؤخِرُ أُخرى)) [٦٠] أي :
[٣/ ٤] تتردَّدُ [٦١] في الإقدامِ والإحجامِ لا تدري أيـــُّهما أحْرى [٦٢].

العقد الثاني :في تحقيق معنى (٦٣) الاستعارة بالكناية :

اتفقتْ كلمةُ القومِ على أنَّه إذا شُبِّهَ أمْرٌ بآخرٍ في غيرِ تصريحٍ بشيءٍ من أركانِ التشبيهِ سوى المُشبهِ ، ودُلَّ عليهِ بذكرِ ما يخصُّ المُشّبَّهَ بهِ كان هناكَ استعارةً بالكنايةِ ، لكن اضطربتْ أقوالهم ، ونعرض [٦٤] لها في ثلاث فرائد مذيلة بفريدة أخرى لبيان أنَّه هل يجب أن يكون المشبه في صورة [٦٥] الاستعارة بالكناية مذكورا بلفظه الموضوع له أم [٦٦] لا ؟

❖ ***الفريدةُ الأولى :***

ذهب السلف [٦٧] إلى أنَّ الاستعارة [٦٨] بالكناية لفظ المشبه به المستعار للمشبه في النفس المرموز إليه بذكر (لازم المستعار)[٦٩] (من غير تقديرٍ في نظم الكلامِ وذِكرُ اللازم قرينةٌ على قصده من عُرْض الكلام ، وحينئذٍ وجْه [٧٠] تسميتها استعارةً بالكناية أو مكنيةً ظاهرٌ)[٧١] ، وإليه ذهب صاحب الكشاف وهو المختار .

❖ ***الفريدةُ الثانية :***

يشعر ظاهر كلام السكاكي بأنها : لفظ المشبه المستعمل في المشبه به بادعاء أنه عينه ، واختار رد التبعية إليها بجعل قرينتها استعارة بالكناية [٤ /٥] وجعلها قرينتها على عكس ما ذكره القوم في مثل : نطقت الحال من إن نطقت استعارة لدلت والحال قرينتها [٧٢] ، ويرد عليه أن لفظ المشبه لم يستعمل إلا في معناه (الحقيقي) [٧٣] ، فلا يكون استعارة وهو قد صرح بأن نطقت مستعار للأمر الوهمي ، فيكون استعارة ، والاستعارةَ في الفعل لا تكون إلا تبعية [٧٤] فيلزم السكاكي [٧٥] القول بالاستعارة التبعية .

❖ ***الفريدةُ الثالثة :***

ذهب الخطيب إلى أنها التشبيه المضمر في النفس وحينئذٍ لا وجه لتسميتها استعارة .

❖ ***الفريدةُ الرابعة :***

لا شبهة في أنَّ المشبه في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون مذكورا بلفظ المشبه به كما في صورة الاستعارة المصرحة ، وإنما الكلام في وجوب ذكره بلفظه الموضوع له ، والحق عدم الوجوب لجواز أن يشبه شيء بأمرين ويستعمل لفظ أحدهما فيه ، ويثبت له شيء [٧٦] من لوازم الآخر ، فقد اجتمعت [٧٧] المصرحة والمكنية ، مثاله [٧٨] : قوله تعالى : ((فَأَذَاقَهَا اللَّـهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ))(النحل: من الآية١١٢) فإنه شبه ما غشي الإنسان [٦/٥] من أثر الضرر عند الجوع والخوف [٧٩] من حيث الاشتمال باللباس ، فاستعير له اسمه [٨٠] ، و (شبه ما غشيه)[٨١] من حيث الكراهية [٨٢] بالطعم المر البشع [٨٣] ، فيكون (اللباس)[٨٤] استعارة مصرحة نظراً إلى الأول ، ومكنية نظرا إلى الثاني ، وتكون [٨٥] الإذاقة تخييلا.

العقد الثالث :في تحقيق قرينة الاستعارة بالكناية وما يذكر [٨٦] زيادة عليها من

ملائمات المشبه به [٨٧] :

في نحو قولك : مخالب المنية نشبت بفلان ، وفيه خمس فرائد :

- ***الفريدةُ الأولى :*** ذهب السلف (سوى صاحب الكشاف)[٨٨] إلى أنَّ الأمر الذي أثبت للمشبه من خواص المشبه به مستعمل في معناه [٨٩] الحقيقي ، وإنما المجاز في الإثبات ، ويسمونه استعارة تخيلية ، ويحكمون بعدم انفكاك المكنى عنه عنها ، وإليه ذهب الخطيب .
- ***الفريدةُ الثانية :*** جوّز صاحب الكشاف كونه استعارة تحقيقة (في بعض المواد مما يلائم المشبه به لما يلائم المشبه) [٩٠] ، كما في قوله تعالى : ((يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّه))(البقرة: من الآية٢٧ ، والرعد ٢٥) حيث استعير الحبل للعهد (على سبيل الكناية) [٩١]، والنقض لإبطاله .
- ***الفريدةُ الثالثة :*** جوَّز السكاكي كونه مستعملا في [٧/٦] أمر وهمي (توهَّمَهُ المتكلِّمُ) [٩٢] شبيه [٩٣] بمعناه الحقيقي ويسميه استعارة تخيلية ، ولا يخفى أنه تعسف .
- ***الفريدةُ الرابعة :*** المختار في قرينة (الاستعارة)[٩٤] المكنية أنه إذا لم يكن للمشبه المذكور تابع يشبه رادف المشبه به (أي تابعه) [٩٥] ، كان باقيا على معناه الحقيقي ، وكان إثباته له استعارة تخييلية كمخالب المنية ، وإن كان له تابع يشبه ذلك الرادف المذكور كان مستعارا لذلك التابع على طريق التصريح .
- ***الفريدةُ الخامسة :*** كما يسمى ما زاد على قرينة المصرحة من ملائمات المشبه به ترشيحا (لها)[٩٦] ، كذلك يعد ما زاد على قرينة المكنية من الملائمات ترشيحا لها ، ويجوز جعله ترشيحا للتخييلية أو الاستعارة [٩٧] التحقيقية ، أما الاستعارة التحقيقية فظاهرٌ ، وكذا التخييلية على ما ذهب إليه السكاكي ؛ (لأن التخييلية مصرَّحة عنده)[٩٨] ، وأما التخييلية على (ما ذهب إليه السلف)[٩٩] فلأن الترشيح يكون للمجاز العقلي أيضا (فلم يذكر)[١٠٠] ما يلائم ما هو له ، كما يكون للمجاز اللغوي المرسل بذكر ما يلائم الموضوع له ، وللتشبيه [١٠١] [٨/٧] بذكر ما يلائم المشبه به ، وللاستعارة [١٠٢] المصرحة كما سبق ، ووجه الفرق بين [١٠٣] ما يجعل قرينة للمكنية ويجعل نفسه تخييلا أو (يجعل) [١٠٤] استعارة تحقيقية أو (يجعل)[١٠٥] اثباته (لا نفسه) [١٠٦] تخييلا ، وبين ما يجعل زائداً [١٠٧] عليها وترشيحا قوَّةُ الاختصاص بالمشبه به ، فأيهما أقوى اختصاصا وتعلقاً به فهو القرينة وما سواه ترشيح [١٠٨] .

تمت الرسالة البيانية

حرره سنوي زاده عبد المجيد م ٢٠ ذي الحجة سنة ١٢٩٢

في بغداد المحروسة .

. الهوامش .

(١) ينظر : الأعلام ٦٥/١ ، ومعجم المؤلفين ٦٤٣/٢ .
(٢) ينظر : كشف الظنون ٨٤٥ و ٨٥٣ ، وإيضاح المكنون ١٤٠/١ و ١٩٤ ، ومعجم المطبوعات العربية ١٠٤٤/١ .
(٣) معجم المؤلفين ٦٤٣/٢ .
(٤) ٦٥/١ .
(٥) في المطبوع : لواهب ٣٦٥ ، ونحوها في إيضاح المكنون للبغدادي :٧٠.
(٦) في ((أ)) الصلوة .
(٧) الزّبر : على وزن عِلْم : الكلام ، وعلى وزن عُنُق ، جمع زبور ، بمعنى : الكتب ، والثاني الذي على وزن عُنُق أنسب بلفظ الكُتُب من لفظ زِبْر على وزن عِلْم من جهة اللفظ والمعنى ؛ لما بين كُتُب وزُبُر ، على وزن عُنُق ، من المناسبة اللفظية ، وهو اتفاق الهيئة ، فكلاهما على وزن (فُعُل) ؛ ولأن زُبُر وكُتُب معناهما واحد فإنَّ كلاً منهما بمعنى مفعول ، ينظر : جامع العبارات ١٩٨/١-١٩٩ .
(٨) فرائد : جمع فريد ، الشذر يفصل بين اللؤلؤ والذهب والجوهرة النفيسة كالفريدة ، ينظر : القاموس .
(٩) من قبيل إضافة الصفة إلى الموصوف ، ولم يجعل المضاف نفسه صفة للمضاف إليه ، كما في (جرد قطيفة) بل قدّر الجار وجعل الظرف المستقر صفة ، ويحتمل أم يكون من إضافة الموصوف إلى الصفة ، والمعنى : فنظمت فرائد عائدة إليَّ من كتب القوم ، أي مأخوذة منها ، ويحتمل أن يكون قوله : (فرائد) مركباً وصفياً لا إضافياً ، وإنما قال : (أي عوائد كالفرائد) تنبيهاً على أنها من إضافة المشبه به بالمشبه ، كـ (لجين الماء) . ينظر : جامع العبارات ٢٠٢/١.
(١٠) في المطبوع : الاستعارات ٣٦٥ .
(١١) مصدر ميمي على وزن (مَفْعَل) ، فأصله مَجْوَز نُقِلت حركة الواو للساكن قبلها ثم تحركت الواو بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسب الآن فصار مجازاً ؛ لأن المشتقات تتبع الماضي المجرد في الصحة والإعلال ، وهم قد أعلوا فعله الماضي وهو جاز ؛ فلذلك أعلُّوا المجاز ... حاشية الدسوقي ٤/ ٢٠ .
(١٢) - ((لفظ (الكلمة) في القرآن والحديث وسائر لغة العرب إنما يُراد به الجملة التامة ... ولا يوجد لفظ الكلام في لغة العرب إلا بهذا المعنى ، والنحاة اصطلحوا على أن يسموا الاسم وحده والفعل والحرف كلمة ، ثم يقول بعضهم : وقد يراد بالكلمة الكلامَ ، فيظن من اعتاد هذا أنَّ هذا هو لغة العرب ... مجموع الفتاوى ٢٤٦/١ ، ((وحيث وُجِدَ في الكتاب والسنة بل وفي كلام العرب ، نظمه ونثره ، لفظة الكلمة ، فإنما يُراد به المفيد التي تسميها النحاة : جملة تامة ...)) مجموع الفتاوى ١٠٢/٧ ((ومنهم من يجعل لفظة الكلمة في اللغة لفظا مشتركا بين الاسم مثلا وبين الجملة ، ولا يُعْرَفُ في صريح اللغة من لفظ الكلمة إلا الجملة التامَّة)) مجموع الفتاوى ٢٣٣/١٠ ، ((فكثير من النحاة أو أكثرهم لا يعرفون ذلك ، بل يظنون أنَّ اصطلاحهم في مسمى الكلمة ينقسم إلى اسم وفعل وحرف هو لغة العرب ، والفاضل منهم يقول :
.....وكلمة بها كلام قد يؤمّ
ويقولون : العرب قد تستعمل الكلمة في الجملة التامة ، وتستعملها في المفرد ، وهذا غلط ، لا يوجد في كلام العرب لفظ الكلمة إلا للجملة التامة ..)) مجموع الفتاوى ١٠٥/١٢ .
(١٣) وزِيْدَ : (في اصطلاحٍ به التخطاب) الإيضاح في شروح التلخيص ٢٣/٤ ، وزاد هذا القيد أيضاً أعني قوله : (في اصطلاح التخاطبِ) ليُخْرِج ما هو من أفراد الحقيقة ، وهو : اللفظ المستعمل في غير ما وُضع له لكن ليس غيراً في اصطلاح التخاطب ، وإنما هو غيرٌ باصطلاحٍ آخر كلفظ الصلاة إذا استعمل بعرف الشرع في الأركان المخصوصة فإنه حقيقةٌ ، ولولا هذا القيد لدخل في المجازِ ؛ لأنه يصدق عليه أنه كلمة استعملت في غير

وضع له ..) مواهب الفتاح ٢٣/٤-٢٤. وإنما (زاد هذا القيد لئلا يخرج المجاز المستعمل فيما وُضِعَ له في غير اصطلاح المستعمل . وقد استُعْمِلَ في اصطلاحه في غير ما وُضِعَ له كلفظ الصلاة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء ، فإنه مجاز ، ولولا هذا القيد لصدق عليه أنه استُعمل فيما وُضِعَ له ولم يصدق عليه أنه استعمِل في غير ما وضِع له على الإطلاق ؛ لأنَّ الدعاء الذي استعمِل فيه كان موضوعاً في الجملة ، أعني في اللغة ، ولما قيَّدَ باصطلاح التخاطب دخَل ؛ لأنَّ الدعاء غير موضوعٍ له في اصطلاح الشرع فهو كلمة استعملت في غير ما وضعت له في اصطلاح المستعمل وهو ظاهرٌ) مواهب الفتاح ٢٣/٤.

وقيَّد بعضهم هذا بقوله : (في غير ما وُضِعت له على وجه يصِحُ) .

(١٤) التعريف بلفظه في إرشاد الفحول ٤٩/١ دون عبارة : ((مانعة من إرادته)) ، ومردُّ هذا إلى أنَّ مذهب البلاغيين يغاير مذهب الأصوليين في هذا ، لأنَّ الأصوليين يذهبون إلى أنَّ قرينة المجاز غير مانعة من إرادة الحقيقة ينظر : النحو الوافي ٤/ ، وأجاز بعض الشافعية وبعض المعتزلة كالقاضي عبد الجبار وأبو علي الجبائي الجمع بين الحقيقة والمجاز في اللفظ الواحد مطلقا . ينظر : إرشاد الفحول ٥٩/١ .

(١٥) سُمِّيَ مرسلاً ؛ لأنَّ الإرسال في اللغة الإطلاق والمجاز الاستعاري مقيَّد بادعاء أنَّ المشبه من جنس المشبه به ، والمرسل مطلق عن هذا القيد وقيل إنما سُميَ مرسلاً ؛ لإرساله عن التقييد بعلاقةٍ مخصوصة بل ردد بين علاقات بخلاف المجاز الاستعاري فإنه مقيد بعلاقة واحده وهي المشابهة) حاشية الدسوقي ٢٩/٤ ، ومواهب الفتاح ٢٩/٤-٣٠ .

(١٦) و الاستعارة مطلقاً لا تندرج في المجاز المرسل عند الخطيب ؛لأنَّ المكنية والتخيلية عنده فعلان من أفعال المتكلِّم ، فهما أمران معنويان ، غير داخلين في تعريف المجاز . ينظر المطوَّل ٣٨٢ ، و جامع العبارات ١/ ٢٦٤ ، وقيل : المشهور أن اللفظ المستعمل في غير ما وُضِعَ له للمشابهة استعارة ولم نجد التقييد بالمصرحة في كلام غيره) جامع العبارات ٢٦٧/١-٢٦٨.

(١٧) الاستعارة والمستعار مترادفان ، واختار المستعار هنا ؛ لأن الاستعارة قد تطلق على المعنى المصدري ، وهو غير جائز الإرادة هنا ، فأتى بالمستعار ليكون نصاً في المقصود . ينظر : جامع العبارات ٣٠١/١.

(١٨) اسم لمفهومٍ غير مشخصٍ ولا مشتملٍ على تعليق معنى بذات ... وهو أعمُّ من الحقيقي والحكمي ، أي : المتأوَّل باسم الجنس ليتناول نحو : حاتم فإنَّ الاستعارة فيه أصلية . الأطول ، ويعرف بأنه : الاسم الذي لا يختصُّ بواحدٍ دون غيره من أفراد جنسه ينظر : موسوعة النحو والصرف والإعراب ٦٣ ، أو : الاسم الموضوع لمفهوم كليٍّ ولا يكون مشتقاً . ينظر : الرسالة الفارسية ١٥١.

(١٩) واقد اعتُرِض على هذا الحد بأنه غير جامع ولا مانع ؛ لأنَّ (مواضع االستعارة التبعية منها ما يحتمل أن يكون الاستعارة فيه أصلية باعتبار وتبعية باعتبار آخر ، مثلاً أن يقتل زيد ، يعني الفعل الذي دخلت عليه (أن) المصدرية ؛ لأنه إن اعتبرت الاستعارة فيه بعد دخول (أن) تكون الاستعارة أصليةً ، لكونه في تأويل مصدر ، وإن اعتُبِرَت قبل دخول (أن) ، فالاستعارة تبعية ، لكونه فعلاً محضاً) ينظر : الرسالة الفارسية ١٧٨ ، وجامع العبارات ٣٠٢/١ .

واعترض على هذا الحد أيضاً بمثل (حاتم) اسم لحاتم الطائي فينقل عنه ويستعمل في الجود فيكون استعماله في الثاني مجازاً على الاستعارة لعلاقة المشابهة فإن شُبِّه شخصٌ بحاتم في الجود فيتأوَّل في حاتم فيجل كأنه موضوع للجواد ، كما جُعِل أسد كأنه موضوع للشجاع سواء كان متعارفاً أم غير متعارف فبهذا التأويل يكون حاتم متناولاً للفرد المتعارف وغير المتعارف ، وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالاً في غير الموضوع له فيكون استعارة نحو : رايت اليوم حاتماً .

ويدخل (حاتم) في مفهوم التبعية ؛ لأنه في معنى المشتق وليس في دخوله مراداً ... ينظر : جامع العبارات ٣١٠/١-٣١١.

(٢٠) ولو مقدراً ، فإن بعض المشتقات ليس لها مصادر كـ (الأبوة والأخوة ، كما لم يُسمع لبعض المصادر كـ (ويل ويسر وويح) أفعال . ينظر : جامع العبارات ٣٢٤/١.

(٢١) تسمية استعارة المشتق بالتبعية ؛ إنما سُمِّيت تبعيةً ، لأنها تابعة لاستعارة أحد جزئيه ، أي المادة ، والهيئة دائماً إذ الاستعارة بالأصالة لا تكون إلا للمادة أو للهيئة ، وبتبعيتها للمشتق كله ، فيكون الكل تابعاً لجزئه ، وفرعاً له في باب استعارة المشتقات . ينظر : الرسالة الفارسية ١٧١.

(٢٢) يطلق (متعلق معنى الحرف) تارةً على مجروره ، كما ذهب إليه صاحب التلخيص ، ينظر : شروح التلخيص ١٢٠/٤ ، وتارةً على المعنى الذي يرجع معناه إليه بنوع استلزام وهو استلزام المقيد للمطلق .. ينظر : المطول ، وجامع العبارات ٣٨٠/١.

(٢٣) وقد فَهِم عصام الأسفراييني من كلام السمرقندي السابق أن الاستعارة هنا لا تكون إلا بتبعيةٍ لاستعارةٍ واقعةٍ في لفظ آخر فقال : (ومن هذه التحقيقات ظَهَرَ أنه لا وجهَ لقول زبدة المتأخرين ، خواجه أبي القاسم السمرقندي حيث قال في رسالة الاستعارة : إنَّ الاستعارة التبعية سواءٌ كانت في المشتقات أم في الحروف ، لا تكون بتبعيةِ استعارةٍ واقعةٍ في لفظٍ آخر ، مثل استعارة المصدر في المشتقات ، واستعارة المتعلّق في الحروف ؛ لأن هذا القول منه يدلّ على أن استعارة الحروف تابعة لاستعارة متعلقها ، وهو قد اتبع في هذا القول صدر الشريعة عليه الرحمة .

ولا يخفى عليك أنه وإن كان قد صَدَرَ أولاً وثانياً أصالةً وتبعيةً ممن يبرأ عن نسبة الخطأ إليه ، لكنه قولٌ مبنيٌ على الذهول التام أو مبنيٌ على قلّة الاهتمام بتحقيق المقام وتوضيح المرام) . الرسالة الفارسية ١٧٦.

وما ذهب إليه السمرقندي هو ما قاله ابن الناظم إذ قال : (الاستعارة التبعية : وهي ما يقع في الأفعال والصفات والحروف ، فإنها لا توصف فلا تحتمل الاستعارة بنفسها ، وإنما المحتمل لها في الأفعال والصفات مصادرها ، وفي الحروف متعلقات معانيها ، فتقع الاستعارة هناك ، ثم تسري في هذه الأشياء ...) المصباح ١٧٨ ، الأعلام لا تدخلها الاستعارة ... وأما الفعل فالاستعارة تقع أولاً في المصدر ثم تقع بواسطة ذلك في الفعل ... والأسماء المشتقة في ذلك كالفعل ، فظهر أن الاستعارة إنما تقع وقوعاً أولياً في أسماء الأجناس)) حسن التوسل ١٢٩؛ لأنَّ ((التشبيه يعتمد كون المشبه موصوفاً وإنما يصلح للموصوفية الحقائق دون المعاني الأفعال والصفات المشتقة منها والحروف .. فالتشبيه في الأفعال وللصفات المشتقة منها لمعاني مصادرها ، [و] في الحروف لمتعلقات معانيها كالمجرور في قولنا : زيد في نعمة ورفاهية)) الإيضاح ١٧٠.

(٢٤) في ((أ)) : ما يعبر به عن من المعاني ، والصحيح ما أثبت ، ويبدو أنَّ الناسخ صححها وإن لم تفهم عبارته ذلك .

(٢٥) في ((ب)) : كابتداء ، والصواب ما أثبت .

(٢٦) لذلك قال الجرجاني شارحاً قول الزمخشري : ((ومعنى الاستعلاء في قوله تعالى : (على هدى))) : ((وإنما قال : ومعنى الاستعلاء دون معنى (على) لأنَّ الاستعارة في الحروف تقع أولاً في متعلق معناها كالاستعلاء والظرفية والابتداء مثلاً ثم يسري إليها بتبعيته ...)) حاشية الجرجاني على الكشاف ١٤٢/١ .

(٢٧) يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي ، أبو يعقوب السكاكي سراج الدين الخوارزمي (ت : ٦٢٦) ينظر : تاج التراجم ٨١-٨٢ ، واترجمة في الشذرات ١٢٢/٥ ،ووفيات الأعيان ٤٦٣/٣.

(٢٨) في ((ب)) : الممكنة ، والصواب ما أثبت .

(٢٩) ملخص القول في مذهب السكاكي هنا أن ما يجعله القوم قرينة الاستعارة التبعية ، يجعله هو استعارةً بالكناية ، وما جعلوه استعارةً تبعيةً ، يجعله قرينة الاستعارة بالكناية . ينظر : جامع العبارات ٤٠٤/١ ، والأطول ٣٢٨/٢ .

(٣٠) هذا التقسيم مخصوص بالسكاكي ، لم يقل به غيره من علماء البيان ، ينظر : مواهب الفتاح ٧٤/٤ ، وجامع العبارات ٤١٩/٢.

(٣١) الضمير هنا ضمير الشأن :
(٣٢) في جامع العبارات ٤١٩/٢ ، والمطبوع ٣٦٥ : محقَّقاً.
(٣٣) زيادة من جامع العبارات ٤٢٠/٢.
(٣٤) زيادة من جامع العبارات ٤٢٠/٢.
(٣٥) وهناك قسم ثالث للاستعارة هو الاستعارة المحتملة وهي المحتملة للتحقيقية والتخييلية ينظر : مفتاح العلوم ١٧٨ ، لكن لما كانت المحتملة محتملةً لأحدهما لا تخرج عنهما ، حصر المؤلف التقسيم بالتحقيقية والتخييلية . ينظر : جامع العبارات ٢/ ٤٢٤ وهوقول الدسوقي في حاشيته ١٨٦/٤ ، والأولى صنيع السكاكي من قبل قال ابن يعقوب المغربي عن تقسيم السكاكي : ((ولم يقل المصنف قسمها إلى قسمين المشعِر بانحصارها في القسمين بل عَدَلَ إلى قوله جعل منها كذا وكذا المشعر ببقاء شئ آخر وراء التخييلية والتحقيقية وذلك أن السكاكي ذكر أن للاستعارة المصرح بها قسماً آخر سمَّاه المحتملة للتحقيقي والتخييل فعبَّر بما يشعر ببقاء شئٍ آخر وهو ذلك القسم)) مواهب الفتاح ١٨٥/٤ ومختصر التفتازاني ١٨٥/٤ وحاشية الدسوقي ١٨٦/٤ .
(٣٦) المراد بالتحقيقية : أن يكون المشبه المتروك شيئاً محققاً إمَّا حساً وإما عقلاً ، والمراد بالتخييلية : أن يكون المشبه المتروك شيئاً وهمياً محضاً لا تحقق له إلا في مجرد الوهم ، ينظر : مفتاح العلوم ١٧٦.
(٣٧) زيادة من جامع العبارات ٤٢٠/٢.
(٣٨) في جامع العبارات ٤٢٠/٢ : وسنكشف .
(٣٩) في جامع العبارات ٤٢٩/٢ ك ربما ، وهذا خطأ واضح صوابه ما أثبت .
(٤٠) وهي ما لم تقترن بصفةٍ ولا تفريع ، والمراد بالصفة : المعنوية التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو أحد التوابع . ينظر : شرح مختصر المعاني ٣٤٨ ، والفرق بين الصفة والتفريع : أن الملائم إذا كان من تتمة الكلام الذي فيه الاستعارة فهو صفة وإن كان كلاماً مستقلاً جئ بعد ذلك الكلام فهو تفريع سواءٌ كان بحرف التفريع أو لا . حاشية (٩) على شرح مختصر المعاني ٣٤٨ رُمِز لها بـ(عبد الحكيم) .
(٤١) سُمِّيت مطلقةً لكونها غير مقيدة بشيءٍ مما يلائم المستعار له والمستعار منه . من حواشي شرح مختصر المعاني ٣٤٨ .
(٤٢) يبدو للوهلة الأولى خطأ المؤلف في مثاله هذا ؛ إذ يصحُّ حَمْلُ عبارته على الحقيقة دون المجاز لانعدام القرينة الصارفة هنا ، بيد أنَّ المتعمق في كلام البلاغيين يرى في هذا المثال من دقة النظر الشيء الكثير ؛ فقد قصر السمرقندي الاستعارة على التجريد والترشيح لاشتراطه المغايرة بين الملائم والقرينة ، والقرينة إمَّا مما يلائم المستعار له ما في المصرحة ، أو مما يلائم المستعار منه كما في المكنية ، ينظر : حاشية البيجوري على السمرقندية ٣٩ ، واعترض الاسفراييني هذا القول قائلاً: إنَّ القرينة تعمُّ الحالية ، والمقالية بخلاف التجريد والترشيح فإنهما لا يكونان إلا مقاليين فتكون المطلقة ما لا تقترن بذكر شيءٍ من الملائمات مع كون قرينتها حالية ، ينظر : الرسالة الفارسية ١٣٧ ، وجامع العبارات ٤٣٦/٢ . وهذا عين ما عليه مثال المؤلف هنا مما دلَّ على سعة اطلاع ودقة تمثيل .
(٤٣) في جامع العبارات ٤٣٧/٢ ، والمطبوع ٣٦٦ : قُرِنت.
(٤٤) العبارة عجزُ بيتٍ لزهير بن أبي سلمى ، صدره : لدى أسدٍ شاكي السلاح مقذَّفٌ ،ديوانه ٢٣ ، وحسن التوسل ١٣٢، والإيضاح ٢٦١،٢٨٢/١ ، والمطول ٣٥٧ ، وحَسُنَ حذفُ المؤلف لصدرِ البيت هنا ؛ لأنَّ ذكره مُفوِّتٌ لغرض الاستشهاد ، إذ الاستعارة فيه تجريدية بعكس موضع الاستشهاد ، فهذا البيت شاهدٌ لاجتماع التجريد والترشيح ؛ لذلك كان البيت شاهداً للقزويني على هذا ، ينظر : الإيضاح ١٧٢، وسيذكر المؤلف عبارة ((شاكي السلاح)) شاهداً للتجريدية بعد قليل .
(٤٥) في جامع العبارات ٤٣٧/٢ ، والمطبوع ٣٦٦ : قُرِنت.

(٤٦) أطلق الأبلغية هنا ؛ ليدل على أن الترشيح أبلغ من الإطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح . ينظر : شرح مختصر المعاني ٣٤٩ ، والأطول ٢/٢٩٠.

(٤٧) بالقرينة ساقطة من المطبوع ٣٦٦.

(٤٨) زيادة من جامع العبارات ٢/٤٥٠.

(٤٩) زيادة من جامع العبارات ٢/٤٥٠.

(٥٠) زيادة من جامع العبارات ٢/٤٥١.

(٥١) لها ساقطة من جامع العبارات ٢/٤٦٣ ، والمطبوع ٣٦٦.

(٥٢) لأن الحبل استعارة للعهد بقرينة اللإضافة ..وعتصموا ترشيح لهذه الاستعارة ؛ لأن الاعتصام حقيقةً : هو التمسك بالحبل ، وهذا ملائمٌ للمستعار منه ، فيجوز إبقاؤه على معناه الحقيقي ، على ما هو الأصل في الترشيح . ينظر : الرسالة الفارسية ١٣٩.

(٥٣) في المخطوط ، وجامع العبارات ٢/٤٦٣ : مستعارٌ .

(٥٤) إذ يجوز أن يستعمل في ملائم المستعار له بطريقة المجاز المرسل ، ويجوز استعماله في القدر المشترك بطريق الاستعارة ويجوز استعماله فيه بطريق المجاز المرسل ، إذ يجوز نقله إما إلى مطلق الوثوق وهو القدر المشترك بين المستعار منه والمستعار له ، أو إلى الوثوق بالعهد الذي هو ملائم المستعار له ، إما بطريق الاستعارة التبعية ، وإما بطريق المجاز المرسل .. ينظر : الرسالة الفارسية ١٣٨- ١٣٩ .

(٥٥) المركب هنا ليس المراد منه المعنى المشهور للمركب ، يعني : ما يدل جزؤه على جزء معناه ، بل المراد منه اللفظ المستعار لصوره منتزعة من أمور متعددة من صورة كذلك لعلاقة المشابهة بين الصورتين ، في صورة منتزعة من أمور متعددة . ينظر : الرسالة الفارسية ١٤١.

(٥٦) في ((ب)) سقطت لفظة : له .

(٥٧) في جامع العبارات ٢/٤٨٦: العلاقة / وهذا خطأ ، صوابه ما أثبت .

(٥٨) زيادة من جامع العبارات ٢/٤٩١.

(٥٩) في جامع العبارات ٢/٥٢٢ : سُمِّي ، وفي المطبوع : يُسمَّى ٣٦٦.

(٦٠) هذه الجملة من كلام الوليد بن يزيد – لما بويع – إلى مروان بن محمد وقد بلغه أنه متوقف في البيعة له .ينظر : الإيضاح ١٧٣ ، والمطول ٣٨٠ ، ونهاية الأرب ٧/٤٩ ، والتعريفات ١/٢٥٩ ، وأدب الكاتب ، والصناعتين ، والعقد الفريد ، وتحرير التحبير ، ودلائل الإعجاز ، وعيون الأخبار ، وغرر الخصائص الواضحة للوطواط ، وفوات الوفيات ، ونهاية الأرب ، وورد هذا القول في رسالةٍ لابن الفخار وزير الأذفونش وجهها إلى المنصور الموحدي ، ينظر : وفيات الأعيان ٦/٧ ، والإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ١/١٨٦، والكامل ١٠/٢٣٦، وسير أعلام النبلاء ٢١/٣١٨ . وفي حسن التوسل أنَّ الرسالة موجهة إلى يعقوب بن عبد المؤمن ، ينظر : حسن التوسل ٧٦-٧٧ ، ووفيات الأعيان ، وقد وردت في حياة الحيوان في ترجمة يعقوب بن يوسف ، وفي إعلام الناس بما وقع للبرامكة للإتليدي في رسالة ليعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن من إنشاء وزيره ابن النجار إجابة للأذفونش نصراني طليطلة ٧٠٤-٧٠٥ . وقد وردت العبارة في كلامٍ للوكيع بن الدورقية مع الوليد بن هشام القحذمي ، ينظر : البيان والتبيين ٢/٢٥٤ ، وبلا نسبة في أسرار البلاغة ، ، والتذكرة الحمدونية ، والكشكول .

(٦١) في جامع العبارات ٢/٥٥٠ : تردد .

(٦٢) قال اليوسي في زهر الأكم في الأمثال والحكم ١٧٥٩-١٧٦١ : أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى. يضرب عند التردد في الأمر . وأصله أنَّ الرجل مثلا إذا قام ليذهب إلى جهة ثم يبدو له ويتحير فتارة يريد الذهاب فيقدم وتارة لا يريد فيؤخر. وهذا ظاهر في المقصود لكن قولهم: يقدم رجلاً ويؤخر أخرى يحتمل باعتبار دلالة عبارته في أصلها أربعة أمور: إحداها أن يكون المعنى أنه يقف في مكانه ويحرك إحدى رجليه: فتارة يقدمها لأرادة الذهاب

وتارة يؤخرها رجوعا عن الذهاب حتى توازي أختها مكا كانت أولا. وعلى هذا فلفظ الأخرى فيه تجوز بأن يجعل الشخص الواحد متعددا حالتيه ولفظ التأخير أيضاً لم يصح فيه إلاّ بالنسبة. الثاني أن يكون المعنى أنه يقدم رجلا لأرادة الذهاب ثم يبدو له أن لا يذهب فيبقى واقفا على تلك الحال إحدى رجليه متقدمة والأخرى متأخرة عنها. وعلى هذا ففي لفظ التأخير تجوز إذ معناه إبقاؤها متأخرة نحو: يا أيها الذين آمَنوا آمِنوا على وجه. الثالث أن يكون المعنى أنه يقدم إحدى رجليه إلى القدام ويؤخر الخرى إلى الوراء. وهذا ظاهر اللفظ ولكن لا وجه له ولا وجود من خارج. الرابع أن يكون المعنى أنه يقدم إحدى رجليه وتبقى الأخرى متأخرة ثم يقدم هذه وتبقى الأخرى وهكذا. وهذا أيضاً ظاهر من اللفظ لكن لا يصح أيضاً هنا لأنّه حالة الماشي لا الوقوف المتردد. فقد علمت أنَّ في العبارة عند تفتيشها تجوزا وخفاء مع وضوح المراد.

(٦٣) معنى ساقطة من المطبوع ٣٦٦.

(٦٤) في جامع العبارات ٥٧٣/٢ ، والمطبوع ٣٦٦ : ولنتعرض .

(٦٥) صورة ساقطة من جامع العبارات ٥٧٣/٢ ، والمطبوع ٣٦٦.

(٦٦) الصحيح إبدال (أم) بـ (أو) ، أو أن تبدل (هل) في صدر العبارة بالهمزة ؛ لكونها متصلة ، ولا يجوز حملها على المنفصلة كما لا يخفى ، والمتصلة لا تستعمل مع (هل) إلا شذوذاً . ينظر : حاشية حفيد عصام مع حاشية الصبان ٨٠ ، وجامع العبارات ٥٧٤/٢ .

(٦٧) الزمخشري ومن قبله ومن بعده ممن تقدم السكاكي ، ينظر : حاشية الدسوقي ١٥٩/٤.

(٦٨) في جامع العبارات ٥٧٨/٢: المستعار .

(٦٩) في جامع العبارات ٥٧٨/٢ ، والمطبوع ٣٦٦ : لازمه .

(٧٠) في جامع العبارات ٥٧٩/٢: وجد ، والصواب ما أثبت .

(٧١) من جامع العبارات ٥٧٨/٢-٥٧٩ ، والمطبوع ٣٦٦ ؛ لعدم وضوح العبارة في المخطوط .

(٧٢) في حامع العبارات ٥٩٢/٢: قرينة ، وفي المطبوع : قرينة لها ٣٦٧.

(٧٣) زيادة من جامع العبارات ٥٩٥/٢ ، والمطبوع ٣٦٧.

(٧٤) في المخطوط : يكون إلا بتبعية ، والتصحيح من جامع العبارات ٥٩٧/٢ ، والمطبوع ٣٦٧ .

(٧٥) في المخطوط : تلزمه ، وفي المطبوع ٣٦٧ : فيلزمه ، والمثبت من جامع العبارات ٥٩٧/٢.

(٧٦) شئ ساقطة من جامع العبارات ٦٢٥/٢.

(٧٧) في المخطوط ، وجامع العبارات ٦٢٥/٢ : اجتمع ، وما أثبتناه من المطبوع ٣٦٧.

(٧٨) في المطبوع : كما في ٣٦٧.

(٧٩) في جامع العبارات ٦٣٠/٢ ، والمطبوع : عند الجوع والخوف من أثر الضرر ٣٦٧.

(٨٠) على سبيل الاستعارة التحقيقية العقلية ، والإذاقة تجريد للاستعارة ، ينظر : المطول ٦٠٢ محقق ، والمصباح ١٧٧، أو على سبيل الاستعارة التحقيقية الحسية ، وإضافة اللباس للجوع قرينتها ، والإذاقة تجريد للاستعارة وهذا مذهب السكاكي ، ينظر : المفتاح ١٧٩ ، والمطول ٦٠٢محقق ، والمصباح ١٧٧.

(٨١) الزيادة من جامع العبارات ٦٣١/٢ ، وهي ساقطة من المخطوط والمطبوع ولا يصح المعنى دونها .

(٨٢) في جامع العبارات ٣٦١/٢ : الكراهة .

(٨٣) على سبيل الاستعارة المكنية وإثبات الإذاقة تخييل ، وهذا رأي بعض أصحاب السكاكي ، وعليه فلا تجريد في الآية ، ينظر : المفتاح ١٧٩ ، المطول ٣٥٨ ، والكشاف ٤٤٥/١ ، والمصباح ١٧٧.

(٨٤) زيادة من جامع العبارات ٦٣١/٢.

(٨٥) في المخطوط : ويكون ، والتصحيح من جامع العبارات ٦٣١/٢ ، والمطبوع ٣٦٧.

(٨٦) في جامع العبارات ٦٣٩/٢ : يذكره .

(٨٧) به ساقطة من المطبوع ٣٦٧.

(٨٨) الزيادة من جامع العبارات ٥٤٦/٢.
(٨٩) في جامع العبارات : وفي ، وهذا خطأ ، صوابه ما أثبت .
(٩٠) في جامع العبارات ٦٥٧/٢-٦٥٨ : (في بعض المواد لملائم المشبه) ، وفي المطبوع : لملائم المشبه ٣٦٧.
(٩١) في جامع العبارات ٦٥٨/٢ : استعارةً مكنية .
(٩٢) زيادة من جامع العبارات ٦٧٨/٢ ، من المطبوع ٣٦٨.
(٩٣) في جامع العبارات ٦٧٨/٢ : شبيهاً ، وفي المطبوع : تشبيهاً ٣٨٦.
(٩٤) الزيادة من جامع العبارات ٦٨٧/٢.
(٩٥) ساقطة من المطبوع ٣٦٨.
(٩٦) الزيادة من جامع العبارات ٦٩٩/٢.
(٩٧) في جامع العبارات ٧٠٧/٢: والاستعارة ، وفي المطبوع : للاستعارة ٣٦٨.
(٩٨) زيادة من المطبوع ٣٦٨.
(٩٩) في جامع العبارات ٧٠٧/٢ ، والمطبوع : مذهب السلف ٣٦٨.
(١٠٠) في جامع العبارات ٧٠٧/٢ ، والمطبوع : بذكر ما يلائم ٣٦٨.
(١٠١) في جامع العبارات ٧٠٨/٢ : ويكون للتشبيه .
(١٠٢) في جامع العبارات ٧٠٩/٢ : ويكون للاستعارة .
(١٠٣) بين ساقطة من المطبوع ٣٦٨.
(١٠٤) الزيادة من جامع العبارات ٧٠٩/٢.
(١٠٥) الزيادة من جامع العبارات ٧٠٩/٢.
(١٠٦) الزيادة من جامع العبارات ٧٠٩/٢.
(١٠٧) في المخطو : زايدةً ، والتغيير من جامع العبارات ٧٠٩/٢ ، والمطبوع ٣٦٨.
(١٠٨) في المطبوع : انتهى ٣٦٨.

. المصادر.

١. إرشاد الفحول ، محمد بن علي بن محمد الشوكاني ت (١٢٥٠ هـ) ، تحقيق : محمد سعيد البدري ، دار الفكر ، بيروت ، ط١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .
٢. الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، إبراهيم بن محمد بن عربشاه الحنفي ت (٩٤٣ هـ) ، تحقيق : د. عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .
٣. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، إسماعيل باشا البغدادي ت (١٣٣٩ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

٤. الإيضاح في علوم البلاغة ، جلال الدين محمد بن عبدالرحمن المعروف بالخطيب القزويني ت (٧٣٩ هـ) ، تحقيق : لجنة من أساتذة كلية اللغة العربية في الجامع الأزهر ، اختارها وأشرف عليها شيخ الكلية ، أعادت طباعته بالأوفسيت مكتبة المثنى ، بغداد .
٥. البيان والتبيين ، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ت (٢٥٥ هـ) ، تحقيق وشرح : عبدالسلام محمد هارون ، طبعة دار الجيل ، بيروت ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .
٦. تاج التراجم في طبقات الحنفية ، زين الدين قطلوبقا ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٦٢ م .
٧. التعريفات ، علي بن محمد بن علي الجرجاني ت (٨١٦ هـ) ، تحقيق : إبراهيم الأبياري ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ط١ ، ١٤٠٥ هـ .
٨. جامع العبارات في تحقيق الاستعارات ، أحمد مصطفى الطرودي التونسي ت (١١٦٧ هـ) ، تحقيق : د. رمضان الحربي ، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، ط١ ، ليبيا ، ١٩٨٦ م .
٩. حاشية البيجوري على السمرقندية ، طبعة بولاق .
١٠. حسن التوسل إلى صناعة الترسل ، شهاب الدين محمود الحلبي ت (٧٢٥ هـ) ، تحقيق ودراسة : أكرم عثمان يوسف ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية ، ١٩٨٠ م .
١١. ديوان زهير بن أبي سلمى ، شرحه وقدّم له : علي حسين فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م .
١٢. سير أعلام النبلاء ، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت (٧٤٨ هـ) ، تحقيق : شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٩ ، ١٤١٣ هـ .
١٣. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، عبدالحي بن أحمد الدمشقي المعروف بابن العماد الحنبلي ت (١٠٨٩ هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
١٤. القاموس المحيط ، مجدالدين محمد الفيروزآبادي ت (٧١٨ هـ) ، تحقفيق : مكتبة تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، ط٧ ، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م .
١٥. الكامل في التاريخ / محمد بن محمد بن عبدالواحد الشيباني ت (٦٣٠ هـ) ، تحقيق : أبي الفداء عبدالله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٤ م .

١٦. كتاب الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى ، أبو العباس أحمد بن خالد الناصري ، تحقيق : جعفر الناصري ومحمد الناصري ، دار الكتاب ، الدار البيضاء ، ط١ ، ١٩٩٧ م .
١٧. الكشاف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ت (٥٣٨ هـ) ، تحقيق : عبدالرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي ، ط٢ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م .
١٨. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة ت (١٠٦٧ هـ) ، دار إحياء التراث العربي .
١٩. مجموع الفتاوى ، أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني أبو العباس ت (٧٢٨ هـ) .
٢٠. المصباح في المعاني والبيان والبديع ، أبو عبدالله بدرالدين بن مالك الدمشقي الشهير بابن الناظم ت (٦٨٦ هـ) ، تحقيق : عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .
٢١. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ، سعدالدين بن مسعود بن عمر التفتازاني ت (٧٩٢ هـ) ، تحقيق : د. عبدالحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، ط١ ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٢ هـ ، ٢٠٠١ م .
٢٢. معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب ، د. عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، أعادت طباعته بالأوفسيت مكتبة المثنى ، بغداد .
٢٣. معجم المطبوعات العربية والمعربة ، يوسف اليان سركيس ت (١٣٥١ هـ) ، مكتبة المرعشي النجفي ، قم ، ١٤١٠ هـ .
٢٤. مفتاح العلوم سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي ت (٦٢٦ هـ) ، تحقيق : أكرم عثمان يوسف ، دار الرسالة ، بغداد ، ط١ ١٩٨٠ .
٢٥. موسوعة النحو والصرف والإعراب ، د. إميل بديع يعقوب ، انتشارات استقلال ، طهران ، ١٣٧٩ هـ .
٢٦. وفيات الأعيان وأنباء الزمان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان ت (٦٨١ هـ) ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٦٨ م .